



# اقتصاد

## أكبر خارطة نفطية

\* قلت وزارة النفط والمعادن من خطورة تراجع الإنتاج النفطي اليمني على الاقتصاد الوطني مؤكدة أن الحالة مؤقتة، وأن الدراسات والخطط التي وضعتها الوزارة لبرنامجها الاستكشافي للعام 2008 كفيلة بتلافي ما قد يترتب من أضرار على أي تراجع سواء في الكميات الإنتاجية أو الأسعار العالمية للنفط. وقال مسئول في الوزارة: إن خطة الوزارة للعام الجاري تتضمن الاستثمار في 40 قطاعاً استكشافياً بينها 11 قطاعاً بحرياً يجري

التنافس عليها حالياً بين كبرى الشركات العالمية، منوهاً إلى أنها الأولى التي تقوم فيها اليمن بالاستثمار النفطي في البحر الأحمر. وأشار إلى أن الوزارة منحت شركة «إسبلون ألزجي» الأمريكية ترخيصاً لاستكشاف وإنتاج النفط في القطاع رقم 41 غرب مدينة المكلا في حضرموت. وأكد المصدر أن اليمن تعمل على تنفيذ أكبر خارطة استكشافية للموارد النفطية في تاريخها.



« ١,٣ مليار تحويلات المغتربين »



■ تجاوزت قيمة تحويلات المغتربين اليمنيين لأسرهم في الداخل خلال الفترة 2007-2008 عشرة مليارات دولار، فيما بلغت تحويلات العمالة الأجنبية في اليمن إلى الخارج خلال الفترة نفسها 887 مليون دولار. وذكر البنك الدولي في تقرير عن تحويلات العمالة المهاجرة أن اليمن كانت ضمن أفضل 10 بلدان متلقية للتحويلات في العام الماضي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتحويلات مالية بلغت ملياراً و300 مليون دولار في 2007 بما يعادل 7.7٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2007. وأوضح التقرير أن التدفقات المالية من تحويلات العمال اليمنيين المغتربين إلى الداخل بلغت ملياراً و288 مليون دولار في العام 2007، فيما بلغت في العام 2006 ملياراً و295 مليون دولار، وملياراً و294 مليون دولار في العام 2005. وفي حين بلغت في 2007 ملياراً و270 مليون دولار، وملياراً و282 مليون دولار في العام 2006، ومثلها في أعوام 2005 و2004. وقدرة التقرير عدد العمالة اليمنية المهاجرة الذين يتدفقون على أسرهم في الداخل بنحو 592 ألفاً و127 فرداً، 5.7٪ منهم تلقوا تعليمًا عاليًا و1.9٪ كوادرات طلبة. وبين التقرير أن تدفقات العمالة الأجنبية في اليمن إلى الخارج قدرت بنحو 121 مليون دولار في العام 2006 بما يعادل 7.6٪ من إجمالي الناتج المحلي، منها 41 مليون دولار تحويلات العمال إلى الخارج و80 مليون دولار تعويضات الموظفين. ولفت التقرير إلى أن الفترة 2007-2008 بلغت قيمة التدفقات الخارجية من اليمن 249 مليون دولار. وأظهر التقرير أن التحويلات الخارجة من اليمن تجاوزت حاجز الـ 100 مليون دولار في 2004 لتصل إلى 108 ملايين دولار منها 36 مليون دولار تحويلات العمال و72 مليون دولار تعويضات الموظفين الأجانب. وفي 2005 زادت قيمة التحويلات بمقدار مليون دولار عن العام 2004.

## تحضيرات مكثفة لعقد مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري حضرموت حاضنة للاستثمارات



بوتيرة متسارعة تجري غرفة تجارة وصناعة حضرموت استعدادات وترتيبات مكثفة لعقد مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي يرعاه فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وتستضيفه مدينة المكلا بمحافظة حضرموت في مارس القادم.

جمال مجاهد

التقليدية القديمة كصناعة الحلبي الفضية وحياسة الملابس تشكل داعماً للجنذب السياحي بالمحافظة. وتمثل صناعة السياحة أكبر الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها وتطورها ينمو بصورة سريعة جداً، ولهذا فإن لهذه الصناعة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الدول وتعتبر مصدراً هاماً من مصادر الدخل وخاصة في بعض الدول النامية.

ويوقع أن يشهد المؤتمر مشاركة كبيرة من قبل رجال الأعمال والاقتصاد والمسؤولين والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات العقارية والسياحية في اليمن وخارجها، وخبراء من بعض المنظمات الإقليمية والدولية، والمختصين من الجهات الحكومية والخاصة من الدول الشقيقة والصديقة، المعنية بالسياحة والعقار والاستثمار.

ويناقش المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول يتناول التنمية السياحية من خلال إستراتيجية التنمية السياحية للمحافظة، وفرص الاستثمار السياحي، وموقعاته، ويركز المحور الثاني على الاستثمار العقاري من خلال الأهمية الاقتصادية والتنموية للاستثمار العقاري وعوامل نجاحه في اليمن، وعلى ضوء تجارب مؤسسات ومنظمات التمويل المحلية والدولية، فيما يتضمن المحور الثالث التجارب الدولية في التنمية السياحية والعقارية والدروس المستفادة منها.

وأشار إلى أن الغرفة قد دعت الحملة الإعلامية والترويجية للمؤتمر بعقد المؤتمر الصحفي الأول في المكلا، بمشاركة الأخ نبيل الفقيه وزير السياحة والدكتور صالح سميع وزير شئون المغتربين والأخ طه عبد الله هاجر محافظ محافظة حضرموت، والأخ صلاح العطار رئيس العمارة للاستثمار، والأخ عبد الرحيم باجرش رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين في المحافظة، ونخبة من رجال المال والأعمال والمستثمرين اليمنيين والسعوديين على رأسهم رجل الأعمال المعروف الشيخ المهندس عبد الله أحمد يقشان.

### قانون لبنوك التمويل



■ يناقش البنك المركزي اليمني حالياً مشروع قانون ينظم إنشاء بنوك متخصصة للتمويل الصغير والأصغر في اليمن. وأوضح أحمد عبد الرحمن السمراري محافظ البنك أن القانون الجديد سيمنح البنوك القائمة حالياً من ممارسة الإفراض الصغير والأصغر تحت رقابة وتشجيع البنك المركزي اليمني. وقال السمراري إن البنك المركزي قطع خطوات جيدة في مجال إعداد منظومة تشريعية متكاملة وأخرها قانون إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ومشروع تعديل قانون المصارف الإسلامية الذي يتيح للبنوك الإسلامية الأجنبية تملك نسب عالية من رؤوس أموال البنوك الإسلامية القائمة حالياً أو تلك التي ستنشأ مستقبلاً فضلاً عن إتاحة المجال للبنوك التجارية الحالية لفتح نوافذ أو فروع تمارس أنشطتها في إطار المبادئ الإسلامية.

ووفقاً لوثائق المؤتمر فإنه ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة ولخلق فرص استثمار أكبر يشمل المعرض نطاق المشروعات الاستثمارية السياحية والعقارية والشروعات الإستراتيجية الأخرى في محافظات حضرموت وشبوة والمهرة، كما يحتوي على المشاريع الاستثمارية العقارية، وفرص الاستثمار العقارية، ومؤسسات تمويل المشاريع العقارية.

ويقيم على هامش المؤتمر معرض الاستثمار العقاري الذي يعد الحدث المنحصر الأول في مجال الاستثمار العقاري والتمويلي في حضرموت. وأكدت غرفة تجارة وصناعة حضرموت على أن هذه المعارض والمناقشات أصبحت مهمة في ظل تنامي قطاع العقارات على المستويين المحلي والإقليمي، وأصبحت الفعاليات الاقتصادية العاملة في مجال الاستثمار والتمويل والتطوير العقاري تتوق لمثل هذه المعارض ولا سيما إذا أقيمت في الدول أو المدن التي تحظى باهتمام واسع وتعتبر سوقاً واعدة مثل محافظة حضرموت. وأشارت وثائق خاصة بمؤتمر الاستثمار

وتتمتع محافظة حضرموت العديد من المقومات والموارد الطبيعية والخصائص السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تشكل نموذجاً سياحياً غاية في الجمال. وإلى جانب تلك المقومات فإن حضرموت غنية بالمووروث الثقافي والتاريخي حيث الفن المعماري البديع والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية المنتشرة في معظم مدن حضرموت، كما أن الصناعات الحرفية

ويهدف المؤتمر إلى تأكيد المساعي الجادة والعملية للحكومة في تحقيق البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، وعرض فرص استثمارية حقيقية وجاهزة على رجال الأعمال، ورفع الوعي بأهمية التنمية والترويج لها والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال من خلال مجريات وتطوير المؤتمرات سعياً لتطوير السياحة وإدارتها بطرق سليمة. كما يسعى إلى تبادل الخبرات والتجارب على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال، والاستفادة من مخرجات المؤتمر في وضع الإستراتيجيات المستقبلية للسياحة وتطوير المناطق والمواقع التي تتسم بمعالم سياحية بيئية بارزة.

### نافذة واحدة للاستثمار

■ استكملت الهيئة العامة للاستثمار أعمال المراجعة لقانون الاستثمار وقدمت مصفوفة تعديلات للقانون لإقرارها من قبل الحكومة واستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها. وأوضح الأخ صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن الهيئة اتفقت مع مركز خدمات الاستثمار الأجنبي «FIAS» التابع للبنك الدولي على إعداد برنامج المساعدات الفنية على مدى 3 سنوات وبكلفة 6 ملايين دولار. والهدف إلى مراجعة السياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين المنظمة لها والنشطة في قانون الاستثمار والقوانين الأخرى ذات العلاقة. وأشار العطار إلى أن الهيئة قامت مؤخراً بضم مركز خدمات الاستثمار إلى فرع الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن وذلك بالتنسيق مع المحافظة وبرنامج تطوير مدن الموانئ والبنك الدولي. ونوه العطار إلى أن الهيئة بدأت بإعداد مذكرات تفاهم مع الجهات المختصة لوضع آليات تطبيق نظام النافذة الواحدة في الاستثمار في اليمن.

## استراتيجية للحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي

لدى الفقراء.. هناك مجالات يمكن تحقيق تقدم فيها بشكل أفضل.. ولت إلى وجود العديد من المبادرات ضمن النطاق المحدد بوضوح في الحماية الاجتماعية لم تظهر حتى الآن إمكاناتها الكاملة، بينما يحتاج البعض منها إلى تعديل لأن الضرر الناتج عنها يغلب على فوائدها.. وأشار إلى «الدعم المالي على الوجود الذي يتيح آلية استفاد، تقديم خدمات الضمان الاجتماعي وتداخل الأنشطة للصناديق المختلفة وشيكال الأمن الاجتماعي الأوسع جميعها تتطلب نفقات ضخمة لاتخدم الضعفاء والفقراء في الوقت الحاضر، وليست أيضاً مستدامة مستقبلاً». وأكد التقرير أن اعتماد الحكومة المتزايد بالأوضاع الاجتماعية والفرصة النسبية لدعم المانحين يضيف سبباً آخر لأهمية إعداد استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية يمكن أن تزيد من مستوى التوافق بين الأموال المتوافرة والخطط والفعال.. وأشار إلى تقرير «تقييم الفقر» الذي قال إن معدلات الالتحاق بالمدارس للأطفال من الفقراء قد انخفض على الرغم من الزيادة المتوسطة السنوية من معدل دخل الفرد بأكثر من 2٪ منذ العام 1998.. كما تضاعفت البطالة أيضاً في الوقت الذي تزايدت فيه مستويات عدم التكاؤف، ومع انخفاض العائدات من النفط بسبب التناقص في مستوى المخزون الاحتياطي المكتشف فإنه من الممكن رفع التوقعات للنمو الاقتصادي والإسهام في تخفيف الفقر والاحتياج الشديد بطريقة مستدامة وذلك عبر تحسين استخدام ما يتسفر من المال العام ودعم المانحين..



إلى جانب القدرات المحدودة في تسيسير الإجراءات الإدارية للبرامج على مستوى تقديم الخدمات، وأوضح «حتى عندما تكون الموارد متوفرة لبرامج محددة، نجد أن هناك مشاكل في إدارة التوزيع للمساعدات والإعانات على الفئات المستهدفة.. التناقص شائع الصدوث، وفي بعض الحالات يوجد استقرار إلى المعايير الموضوعية في تحديد المستفيدين.. وذلك بالإضافة إلى الضعف في آليات الاستهداف والتقييم والرقابة». واستنتج التقرير «حدث تحسين على المؤشرات الاجتماعية عموماً في العديد من المجالات، ولكن ذلك تم على نحو غير متساو ضمن الفئات والمناطق المختلفة، وهو الأمر الذي من المفترض أن لا يحدث على هذا المنوال.. فعلى سبيل المثال لم ينخفض مستوى الفقر في المناطق الريفية في الوقت الذي هبطت فيه معدلات الالتحاق بالمدارس

كتب / المحرر الاقتصادي

تتعف الحكومة حالياً على إعداد استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية بالتعاون مع فريق من البنك الدولي متخصص. وكشف تقرير الحماية الاجتماعية في اليمن الذي أعده البنك الدولي بعنوان «الدور المتكامل للقطاعات الاجتماعية نحو استراتيجية موحدة للحماية الاجتماعية» عن افتقار اليمن إلى استراتيجية عامة للحماية الاجتماعية، والتي يمكن أن تجلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سوية مع بعضها البعض. وقال التقرير الذي تنقد به «الميثاق» إنه بالرغم من أن العديد من السياسات والبرامج والصناديق والمشاريع الخاصة جرى العمل فيها حالياً.. أو تحت الدراسة، إلا أنها لا تتبع أي نظام متكامل فيما بينها، بل غالباً ما يتم تكرار الجهود في أنشطتها ويشكل أكثر عموماً، فإنها لا تعمل على التأكيد بأن العائد يكون أكبر من اجتماع الأنشطة بدلاً عن المبادرات الفردية. واعتبر التقرير أن هناك «تقييماً لفعالية المبادرات المختلفة ناجح عن القدرات المحدودة على المستوى المركزي في الإعداد والتنسيق للسياسات وليس هناك هيئة وطنية فعالة للإشراف على القضايا المتداخلة والتي تعتبر خارج المهام والمسؤوليات الضيقة للجهات ذات العلاقة، ويحمل هذا النقص في القدرات تبعات في الاستدامة والتأثير لمعوقات التمويل الحالية والمستقبلية». وأظهر تقرير البنك الدولي وجود معوقات تتعلق بالإدارة

